

## التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط. Défis Sécuritaires et Stratégies en Méditerranée Occidentale.

د. مصطفى صايح  
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

### مقدمة

أصبحت مجموعة الدول التسع لغرب المتوسط إضافة إلى مالطا، منذ أول إجتماع لهما بروما في 10 أكتوبر 1990، تعرف إختصارا بمجموعة (5+5)، وكان الإدراك بضرورة العمل على إقامة منطقة للسلم، والتعاون والإستقرار، ينطلق من قناعة وإلتزام هذه الدول: "بشمولية وعدم تجزئة الأمن في المتوسط، مما يتطلب منهما العمل في إطار ترقية السلم والتعاون في كل المنطقة"<sup>(1)</sup>، وبعد ربع قرن من إجتماع روما (1990-2015)، عرفت منطقة غرب المتوسط الكثير من التحديات والتهديدات الأمنية، التي يصعب تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض، سواء من حيث طبيعة التهديدات الأمنية، أو من حيث بعدها الجيوبوليتيكي.

والملاحظ أن طبيعة التهديدات غير القابلة للتجزئة قد عرفت تصاعد الإرهاب العابر للحدود، وتنامي الجريمة المنظمة، وبالخصوص فيما يتعلق بتجارة السلاح، والإتجار بالمخدرات، والإتجار بالبشر من خلال الهجرة غير الشرعية، وهو ما أدى إلى إستفادة الجماعات الإرهابية من الفدية من قبل هؤلاء لتمويل عملياتها الإرهابية وتجنيد المقاتلين في صفوفها.

أما من حيث المكانة الجيوبوليتيكية، فإن منطقة غرب المتوسط لم تعد معزولة عما يجري من مظاهر حالات اللإستقرار في شرق المتوسط (الأزمة السورية)، أو الشرق الأوسط (فلسطين)، أو ما يجري في قلبها (الأزمة الليبية)، أو ما تشهده منطقة الساحل الصحراوي المحاذية لها من حالات اللإستقرار (الأزمة المالية)، وهذا ما يؤكد، بتنامي شمولية التهديدات وعدم تجزئة القضايا الأمنية، كما أشار إلى ذلك بيان روما لمجموعة (5+5)، لكن مع ملاحظة جوهرية، وهي أن التحديات والتهديدات أضحت أكثر تأثيرا مما كانت عليه في السابق، وهو ما يستوجب تكثيف التعاون والتنسيق لبناء منطقة للسلم والإستقرار على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

والملاحظ، أن مرحلة الإنتقال من النظام السياسي التسلسلي إلى النظام السياسي التعددي في العديد من دول الجنوب قد عرفت الكثير من العراقيل المرتبطة بعملية الرسوخ الديمقراطي، وذلك لعدة أسباب أهمها، دور التدخلات الخارجية السلبية في الإسراع بالإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة دون مراعاة توفر العوامل الموضوعية التي تساعد على الرسوخ الديمقراطي، مثل الثقافة السياسية المبنية على قبول التنوع الثقافي والإجتماعي والهوياتي، وعدم وجود بيئة سياسية قابلة للتكيف مع المؤسسات الدستورية الجديدة من خلال الديمقراطية التوافقية التي تبينها النخب السياسية والمجتمع المدني في مرحلة الإنتقال الديمقراطي، وهذا ما شهدته بعض الدول التي عرفت تدخلات خارجية قسرية كالعراق، وليبيا، وسوريا واليمن.

ولقد نتج عن هذه الظاهرة حالة تفكك لبعض مقومات الدولة وبالخصوص ما تعلق بمؤسساتها السياسية والأمنية، فلم نعد أمام التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة: "التي تحتكر لوحدها أدوات العنف والإكراه الشرعي"، حيث أضحت هذه الدولة تعيش حالة تقابل مع الجماعات المسلحة بمختلف تياراتها والتي تتصارع بالأسلحة التي أستولت عليها نتيجة تفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية، أو من خلال ما تتلقاه من دعم عسكري ومادي من القوى الإقليمية والدولية، المنخرطة في صراع القوة والنفوذ، الذي توظفه في المناطق التي تعاني دولها من عدم

الإستقرار وعليه، فإن هذه الحالة تفكك الدولة تطرح إشكالية كيفية إعادة بناء الدولة الوطنية، من خلال وضع حد لنشاط الجماعات المسلحة، وإعادة بناء منظومة أمنية وعسكرية، تحت إشراف حكومات توافقية، تحوز على التأييد الدولي، وتكسب الرضا الداخلي وذلك عبر إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، في إطار الشرعية الدستورية.

وللوصول إلى هذه الحالة من الإستقرار السياسي والأمني، تستوجب تكثيف الجهود الإقليمية في غرب المتوسط في إطار الحوار والتعاون (5+5) والتزام المجتمع الدولي(الأمم المتحدة)، بمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن التحول الديمقراطي، وبالخصوص في البلدان المذكورة أعلاه، ومن أهم هذه التحديات لاسيما الأمنية، منها: تلك المتعلقة بتصاعد ظاهرة الإرهاب العابر للحدود وتفاقم الجريمة المنظمة، وفرض الفدية، والهجرة وغيرها من التهديدات الناعمة.

### المحور الأول: التحديات الأمنية في غرب المتوسط.

يتمثل تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في إستغلال حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الإنتقال الديمقراطي وبالأخص في المناطق التي شهدت تدخلات خارجية ( العراق، سوريا، اليمن وليبيا) لتتعدد في المجالات الحيوية، سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، لكي تبني قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما تشهده ليبيا على سبيل المثال، من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الإقتصاد الليبي، حيث إنتشر التنظيم الإرهابي لداعش، على طول السواحل الليبية المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

ولقد إستولى تنظيم داعش على المناطق الساحلية نظرا لأهميتها الإستراتيجية إقتصاديا وعسكريا، وكانت درنة أول إمارة للإرهابيين، حيث أعلن هذا التنظيم الإرهابي ولاءه لأبي بكر البغدادي ولداعش في نهاية 2014، ورمزية مدينة درنة الساحلية في شرق ليبيا تكمن في إحتضانها العديد من الشباب الذين شاركوا في القتال في أفغانستان والعراق في فترة حكم القذافي. وقد إستغل هذا التنظيم الإرهابي حالة الصراع الثنائي بين جيش الكرامة، الذي يقوده اللواء خليفة حفتر في شرق ليبيا، وجماعة فجر ليبيا في غربها، ليتمدد في مدينة بنغازي الساحلية، وبعدها يسيطر على خليج سرت الغني بالنفط.

ويستمد التنظيم الإرهابي في ليبيا قوته من إيديولوجية تنظيم الدولة الإرهابية (داعش) القائمة على الإستيلاء على الأرض والموارد، من خلال تدمير كل مؤشرات بناء الدولة الوطنية في مراحلها الإنتقالية، بحيث كشف هذا التنظيم الإرهابي في أكتوبر 2014 على ما سماه "بخرطة دولة الخلافة"<sup>(ii)</sup> تشمل العراق وسوريا، كردستان، كازاخستان، بلدان الخليج، اليمن، القوقاز، بلدان المغرب العربي، الأناضول، مصر وإثيوبيا، وكل القرن الإفريقي، الأندلس وجزء من أوروبا، كما تبينه الخريطة أدناه هذه المزامع، التي تطرح معها إيديولوجية التعبئة للقتال في كل الأراضي الإسلامية بما فيها منطقة غرب المتوسط.

## خريطة دولة الخلافة كما يتصورها التنظيم الإرهابي - داعش -



تبين الخريطة باللون الأسود مزاعم دولة الخلافة كما يدعيه التنظيم الإرهابي " داعش ". وتقوم التحديات الأمنية لهذا التنظيم في أنه يجند في صفوفه مختلف الجنسيات بما فيها الأوروبية، تشير التقديرات المتفاوتة، ما بين 30 ألف و200 ألف مقاتل في صفوفه، وأنه يحتل على سبيل المثال ثلث العراق وثلث سوريا، بمساحة تصل إلى 250 ألف كلم مربع، وبوعاء سكاني في المناطق التي يسيطر عليها ما بين 10 إلى 12 مليون نسمة، وهو ما يعطي له مزيدا من القدرة على التجنيد والتعبئة.

في تقرير قدم لمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة في فيفري 2015، قدر عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا بـ 22 ألف مقاتل من ضمنهم 700 مقاتل من جنسية فرنسية<sup>(\*) (iii)</sup>.

وهو ما جعل السلطات الأمنية في دول غرب المتوسط تدق ناقوس الخطر، حول التهديدات التي يمكن أن تلحقها الجماعات العائدة من القتال من سوريا والعراق وليبيا حيث تقدر وزارة الداخلية التونسية، تقديرات الأمن التونسي في جوان 2014 عدد المقاتلين التونسيين في سوريا بأنه وصل إلى 2400 مقاتل في صفوف جبهة النصرة، وأغليتهم 80 بالمائة في صفوف داعش، وفي فيفري 2014 صرحت السلطات التونسية أنها منعت 8 آلاف تونسي من اللحاق بسوريا، في الوقت الذي عاد 400 تونسي بعدما قضوا فترة من التواجد في سوريا<sup>(iv)</sup>.

وجعل تصاعد خطر المجندين التونسيين للقتال في سوريا والعراق وليبيا خبراء الأمم المتحدة يطالبون باحتواء هذا الخطر الذي يهدد المنطقة، بحيث تزايد عددهم في صيف 2015 إلى 5500 مقاتل، مما جعلهم من بين أكبر المجندين ضمن قائمة المقاتلين المنتسبين لـ 100 دولة، حسب رأي مجموعة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحدة، وقد قدمت إحصائيات جديدة مقارنة بسنة 2014، بعد زيارة ميدانية لها لتونس ولقائها بمجموعة الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني<sup>(\*)</sup>.

وكبد هذا التصاعد الملفت للإنتباه لعدد المقاتلين التونسيين المجندين في سوريا والعراق وليبيا، الدولة التونسية خسائر بشرية ومادية، ويحاول أن يضرب عمق الإستقرار السياسي والإقتصادي لها، ففي ظرف ثلاثة أشهر تم ضرب عمق السياحة التونسية من خلال عمليتين إرهابيتين أخذت صدى عالميًا بعد مقتل 59 سائحًا أجنبيًا في متحف باردو بالعاصمة والمنتجع السياحي في سوسة.

والملاحظ أن التهديد الذي يطرحه عودة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق وليبيا، لا يطرح فقط على دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإنما يمكن أن نقدم أنموذج آخر من الضفة الشمالية لغرب المتوسط، حيث تعيش فرنسا حالة قلق من خطر عودة المقاتلين الحاملين للجنسية الفرنسية، وما يصدر عنهم من تهديدات للأمن الداخلي الفرنسي، حيث تؤكد التقارير الميدانية الفرنسية إلى أنه ما يقارب من 1500 فرنسي توجهوا لمناطق القتال في

سوريا والعراق، وهو تصاعد ملفت للإنتباه لأنه تضاعف ب 84 بالمائة، مقارنة بجانفي 2014، وهو ما أشارت إليه لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، تم نشره في 8 أفريل 2015، من أجل وضع إقتراحات لمواجهة "شبكات الجهاديين في فرنسا وأوروبا"<sup>(v)</sup>.

ويتضاعف القلق الفرنسي أكثر، لأن ما يقارب نصف الأوروبيين الذين يقاتلون إلى جانب داعش منهم حوالي 47 بالمائة من الفرنسيين<sup>(vi)</sup>. ويضيف تقرير لجنة التحقيق، إلى أن مصالح المديرية المركزية للأمن الداخلي الفرنسي (DGSI) تتابع حاليا (أفريل 2015) 3000 شخص مشتبه في تورطهم ضمن الجماعات السورية المقاتلة، وهوما يظهر تصاعداً للعدد بنسبة 24 بالمائة مقارنة بشهر نوفمبر 2014.<sup>(vii)</sup>

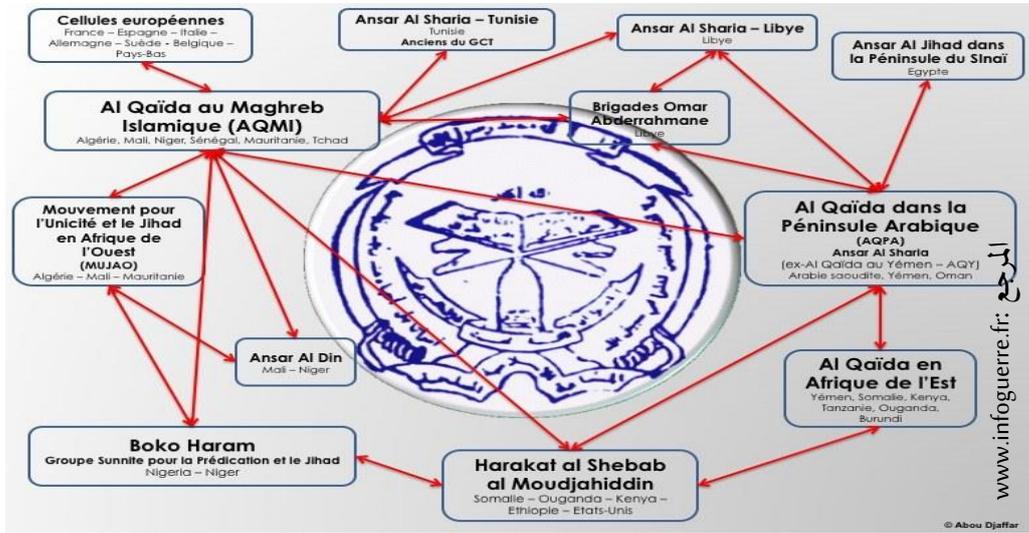
ويظهر أن تصاعد عدد المقاتلين الفرنسيين في مناطق الأزمات والصراعات قد أدى إلى التهديد المباشر للأمن الفرنسي، ففي خلال ثمانية أشهر الأولى من سنة 2015 عرفت فرنسا تسع حالات للهجمات الإرهابية، مما جعل رئيس حكومتها، يصرح غداة إحباط محاولة الهجوم الإرهابي على قاعدة "برج بيار" Fort Béar العسكرية في جويلية 2015، أن فرنسا تواجه تهديد إرهابي لم تعرفه من قبل.<sup>(viii)</sup> وفي الوقت ذاته، فإن عدد المقاتلين الفرنسيين تزايد مرة أخرى، مقارنة بما تم تقديمه في أفريل 2015، حيث أرتفع عددهم إلى 1850 فرنسيًا، من ضمنهم 500 مقاتل في صفوف الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، كما أكد ذلك وزير الداخلية الفرنسي<sup>(ix)</sup>.

ولهذا فإن التهديدات الناتجة عن الجماعات العائدة من ساحات القتال إلى أوطانها - خصوصا في أوروبا- ستعرف تزايد معتبر حسب التقديرات الحكومية، فإذا كان عدد الأوروبيين المشاركين في القتال ما بين 3000 و5000 آلاف مقاتل، فإنهم وصلوا إلى 10 آلاف مقاتل مع نهاية عام 2015، كما توقعت فرنسا<sup>(x)</sup>.

ويضع خبراء مكافحة الإرهاب في فرنسا أسوأ السيناريوهات للإستعداد لمكافحة ما يسمونهم "بالذئاب المعزولة"، من بين هذه السيناريوهات هجوم كوماندوس إرهابي، مدجج بالأسلحة ضد مركز تجاري في العاصمة باريس، وفق أنموذج الهجوم الذي قاده الكوماندوس الإرهابي ضد المركز التجاري في وامت غايت Westgate بنبروبي، حيث دام محاصرتهم لمدة أربعة أيام خلف مقتل 68 شخصا. وتضاف هذه السيناريوهات السوداء إلى حالات الحرب النفسية القذرة التي ينتهجها التنظيم الإرهابي لداعش ضد المدنيين، والتي من بينها الإصدارات الإعلامية المرئية على مواقع التواصل الإجتماعي، التي تظهر فيها مشاهد الإرهاب من خلال قطع الرقاب بالسكاكين، وهو أول سلوك عدواني قام به التنظيم الإرهابي في ليبيا، بعد قطع رؤوس المصريين الأقباط أو قتل السائح الفرنسي، من قبل ما يعرف بـ "جند الخلافة" في الجزائر، الذي تم القضاء على عناصره من قبل القوات الأمنية الجزائرية.

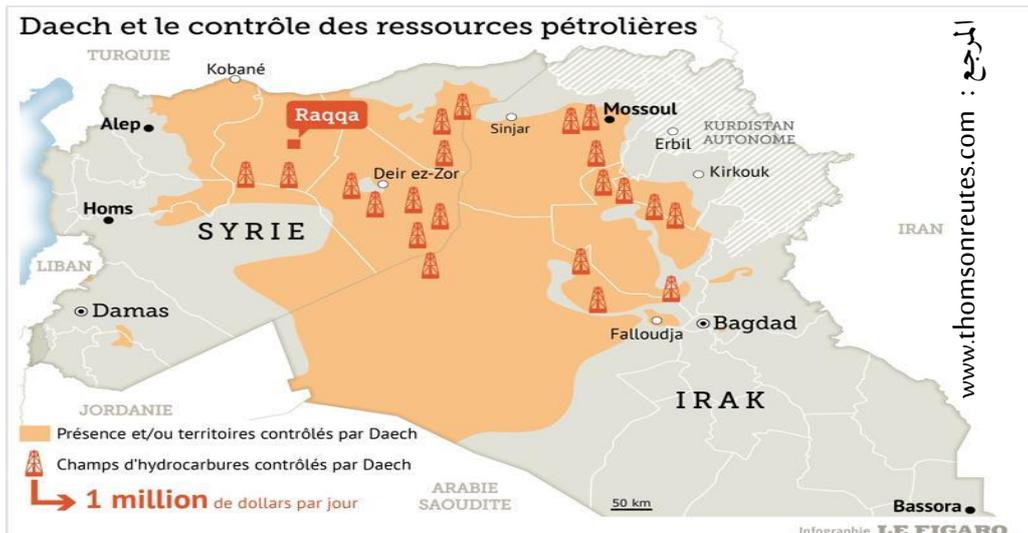
إن النظر للحالتين التونسية والفرنسية في غرب المتوسط يتبين إنهما ليستا معزولتين عن المحيط الجيوسياسي لشرق المتوسط، الذي يرتبط مباشرة بما يجري في الأزمة السورية، ومن جهة العمق الإستراتيجي بما يجري في منطقة الساحل الصحراوي، وبالخصوص في الأزمة المالية وغرب إفريقيا، حيث تصاعد جماعة بوكو حرام المرتبطة إيديولوجيا وتنظيميا بداعش، بعدما بايع زعيمها أبو بكر شيكاو وأبو بكر البغدادي، وهو ما يجعل التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط تتأثر سلبا بحالات اللاإستقرار التي تعرفها بؤر النزاعات الداخلية، الممتدة ما بين سوريا في شرق المتوسط، وليبيا في غرب المتوسط ومالي ونيجيريا في غرب ووسط إفريقيا، وهذا ما يطلق عليه بالتهديدات الإرهابية العابرة للحدود، التي تستوجب التنسيق الجهوي والإقليمي والدولي. (انظر خريطة شبكة التنظيمات الإرهابية).

## خريطة شبكة التنظيمات الإرهابية.



من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التنظيمات الإرهابية العنقودية وإنتشارها، البحث عن التمويل، وهو ما يحققه تنظيم داعش لهذه الجماعات المنتشرة جغرافيا، الذي يكتسب قوته المالية من الإستيلاء على أموال الدولة كما حصل في الموصل حيث إستولوا على أموال البنك المركزي التي قاربت 500 مليون دولار<sup>(11)</sup>، كما يقوم بالتسويق في السوق السوداء للنفط والآثار التي يستولي عليها، ويضاهي إليها أموال الفدية.

أعلن التنظيم في سنة 2015 على ميزانية سنوية ب 2 مليارين دولار، يغطي بهذه الميزانية رواتب المقاتلين<sup>(12)</sup>، وتقدر عائدات التنظيم اليومية بين 3 إلى 6 ملايين دولار، وتوضح الخريطة أدناه الأماكن الحيوية التي يمول بها تنظيم داعش من خلال الإستيلاء على آبار النفط في العراق وسوريا.



المحور الثاني: تزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة (تجارة السلاح، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر...).

ترتبط تجارة الأسلحة وتتغذى من تصاعد الإرهاب العابر للحدود، والتطور التكنولوجي، وفقدان الدولة لقدرتها على مراقبة حدودها، خصوصا في المناطق التي تعرف العنف بين الجماعات المسلحة للسيطرة على السلطة، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزايداً لهذا النشاط الذي يعد جريمة منظمة، مما يسمح للجماعات الإرهابية بامتلاك الأسلحة بكمية كبيرة، وذات المدى البعيد، وبتنوع كبير ذات نوعية جيدة<sup>(13)</sup>.

وشهدت منطقة غرب المتوسط فوضى إنتشار الأسلحة، بعد سقوط نظام القذافي، لما كان يملكه النظام من ترسانة متنوعة من الأسلحة: "الحكومة الليبية كانت تملك إلى ما يقارب 20 ألف صاروخ مضاد للطيران، مما جعل سعر صواريخ ستينغر Stinger يتراجع في السوق السوداء من 10 آلاف دولار إلى 4 آلاف دولار في الأيام الأولى لسقوط نظام القذافي"<sup>(14)</sup>.

حسب تقديرات بعض الخبراء، فإن نظام القذافي تحصل على ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة: 100 ألف بندقية تم إستيرادها من أوكرانيا ما بين 2007-2008، و 10 آلاف مسدس أستورد من إيطاليا سنة 2010، وفي نفس السنة إشتريت ليبيا الصواريخ المضادة للطيران من روسيا، ونظمت معرضا للسلاح استقبلت فيه 100 عارض من 24 دولة<sup>(15)</sup>.

والملاحظ، أن تأثيرات فوضى السلاح في ليبيا قد أثرت بشكل كبير على دول الجوار لليبيا، خصوصا في منطقة الساحل من مالي إلى السودان، حيث تعززت الحركات الانفصالية في النيجر، والتشاد، والسودان ومالي، وهذا ما أكدته تقرير للأمم المتحدة رقم S/2012/42 الصادر في 18 يناير<sup>(16)</sup> 2012، إذ يشير إلى أن النزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية والمتطرفة في الساحل الصحراوي، مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة، ذات نوعية مثل، القنابل اليدوية، ورشاشات مضادة للطيران، وبندقيات آلية، وذخائر، ومتفجرات، وكذا الأسلحة الخفيفة المضادة للطيران المحمولة على الشاحنات.

وحسب بعض التقديرات، منها ما صرح به الأميرال جيامباولو دي باولا Giampaolo Di Paola، رئيس اللجنة العسكرية التي تشمل قادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي، أن 10 آلاف صاروخ أرض-جو أختفت بعد النزاع في ليبيا، مما تشكل تهديداً حقيقياً للطيران المدني من كينيا إلى أفغانستان<sup>(17)</sup>.

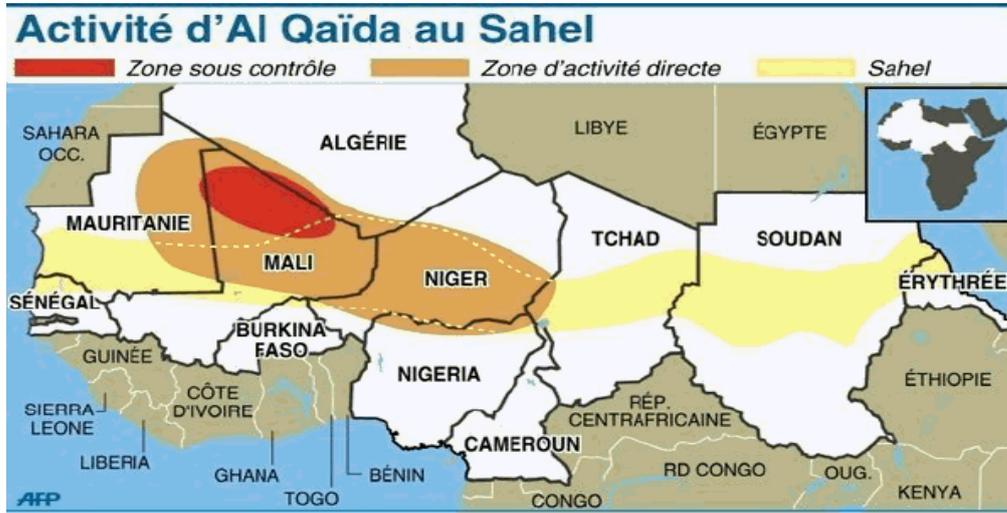
وبالنسبة لدول المغرب والساحل، فإن الخطر يكمن في ترسانة السلاح الخفيف المتشكل من المتفجرات والمسدسات، حيث تخزن ليبيا ما بين 800 ألف إلى مليون سلاح خفيف، يتوزع على مجموع التراب الليبي، ويمكن للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أن تستولي على صواريخ سام-7، التي يسهل حملها من قبل شخص واحد، ونقلها في سيارة خفيفة، لديها القدرة على الإستخدام على مدى 5 كلم، وكانت مالي الدولة المباشرة التي تأثرت بفوضى السلاح، وعودة التوارق الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، وتصاعدت المطالب الانفصالية والحركات الإرهابية العابرة للحدود، على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، أو جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

والجدير بالذكر أن الجزائر قد لعبت الدور البارز في محاربة ظاهرة الإتجار بالسلاح، من خلال مراقبة الحدود الشاسعة التي تصل إلى 6 آلاف كلم، حيث تتقاسم مع ليبيا والنيجر فقط أكثر من 2000 كلم، وبينها وبين مالي ما يفوق 1400 كلم، مما جعلها تنتهج إستراتيجية تأمين الحدود، بوساطة إنتشار وحدات الجيش الوطني في المناطق الحيوية، ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية، ونشير هنا على سبيل المثال، ما أنجزته قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري في حصيلة السداسي الأول لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب

المخدرات والجريمة المنظمة، بحيث تم " تحييد 102 إرهابيا بالقضاء على بعضهم وتوقيف آخرين، فيما سلم آخرون أنفسهم.. وتمكنت وحدات الجيش الوطني الشعبي من إسترجاع 150 وحدة من الأسلحة. وتدمير 653 عبوة متفجرة، كما تم إسترجاع كميات كبيرة من الذخيرة وهواتف نقالة وأجهزة "حي بي أس" مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين<sup>(18)</sup>.

كما لجأت الجزائر في إطار محاربة فوضى السلاح وانتشار إلى تفعيل التعاون الثنائي والجماعي مع دول الجوار والتحرك في إطار دول الميدان الأربع (الجزائر، ومالي، والنيجر وموريتانيا) وذلك عبر إعطاء ديناميكية لقيادة الأركان العملية المشتركة (تمنراست)، أو من خلال اللقاءات الثلاثية كما تم في لقاء غدامس بين الجزائر ليبيا وتونس.

### نشاط القاعدة في منطقة الساحل.

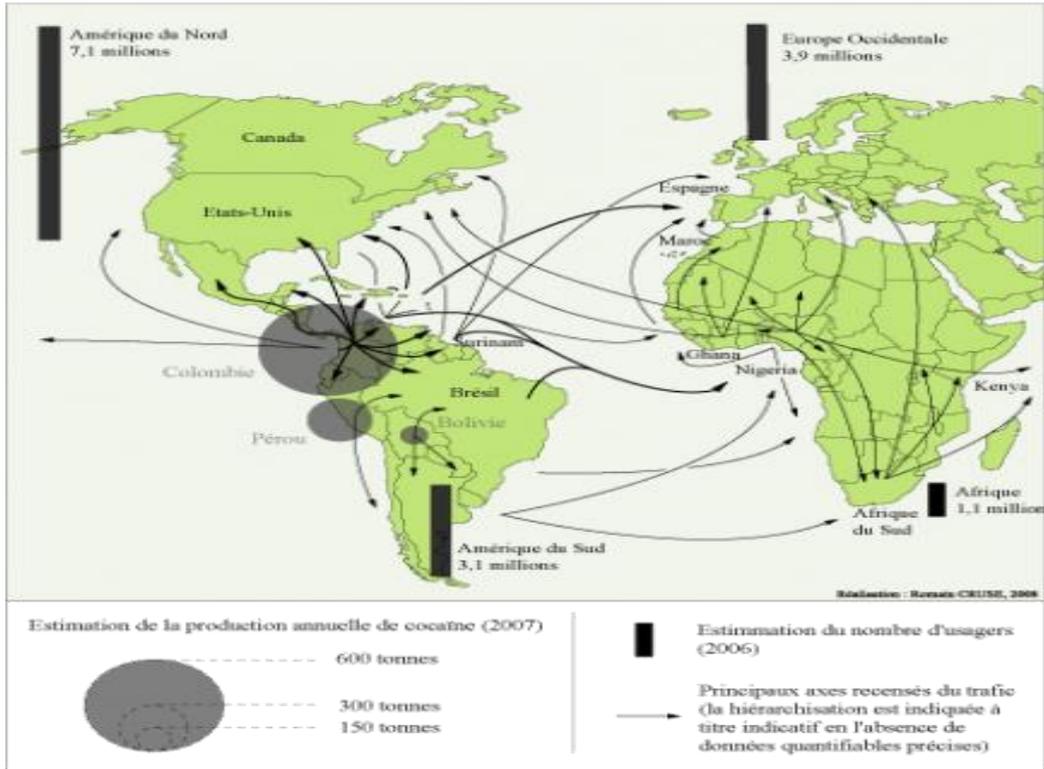


### أ- تجارة المخدرات :

إلى جانب مخاطر فوضى السلاح في منطقة المغرب- الساحل، فإن تجارة المخدرات تبين الإرتباط العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة "Narcoterroriste"، التي أضحت تشكل تهديدا عابرا للحدود، والتي تمتد من العمق الجغرافي لأمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوروبا، بحيث تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية المنتج والمصدر، وبلدان إفريقيا منطقة العبور، وأوروبا وأمريكا الشمالية قارتين للتسويق والاستهلاك.

ولقد أضحت التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قائما على تأمين ومراقبة ممرات تجارة المخدرات، بما تدره من أرباح طائلة، حيث يشير جون ب. فيرون Jean-Bernard Véron ، مسؤول خلية الوقاية من الأزمات في الوكالة الفرنسية للتنمية، من أن "سعر الكيلوغرام من الكوكايين في كلومبيا ما بين 2000 و3000 دولار، يصل لمنطقة الساحل ب 20 ألف دولار، ويتضاعف سعره في أوروبا إلى 45 ألف دولار للكلف"<sup>(19)</sup>.

## خريطة ممرات تجارة المخدرات.



وعليه، أصبحت مادة الكوكايين والمخدرات سلعة مغرية وسريعة الريح، وليست مكلفة من حيث النقل ولقد أحصت على سبيل المثال وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC)، في سنة 2009 حوالي 21 طنًا من الكوكايين، الذي تم نقله عبر غرب إفريقيا والذي بلغت قيمته 900 مليون دولار، وهو ما يوازي الانتاج الداخلي الخام لكل من غينيا والسيراليون<sup>(20)</sup>.

ويؤشر الواقع على أن الجماعات الإرهابية التي توظف المذاهب والتوجهات الدينية تتقاطع مصالحها مع تجارة المخدرات، وهو ما تؤكدته دراسة لوكالة أمريكية لمكافحة المخدرات، US Drug Enforcement Agency (DEA) من أن 60 بالمائة من الجماعات الإرهابية الأجنبية ترتبط بتجارة المخدرات وبالموازاة، فإن 80 بالمائة من زعماء طالبان في أفغانستان يقاتلون من أجل الأهداف الربحية، وليس من أجل العقيدة الدينية<sup>(21)</sup>.

يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني، الذي يمس منطقة غرب المتوسط بشكل مباشر، خصوصا وأن التأثيرات والإنعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي، من ضرب للمؤسسات والتفجيرات، إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي، من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات، مما يصيب المجتمعات في عمقها الاجتماعي، فحسب المرصد الأوروبي للمخدرات (OEDT) يمثل الكوكايين ثاني مخدر غير شرعي الأكثر استهلاكاً في أوروبا الغربية، بحيث تم تجريبه من قبل 14 مليون شخص على الأقل مرة واحدة، وبسبب إغراق السوق فإن سعره يصل ما بين 50 إلى 60 أورو للغرام الواحد، ووصل إنتاج الكوكايين في أمريكا الجنوبية إلى ألف طن سنة 2009، وحسب الأمم المتحدة فإن نصف الإنتاج يوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحوالي 30 بالمائة منه يسوق في أوروبا<sup>(22)</sup>.

منذ إكتشاف ما عرف بقضية "الخطوط الجوية للكوكايين" في شمال مالي في نوفمبر 2009، تبين التحدي الذي تطرحه جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والممتدة من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا، حيث تشكل أوروبا ثاني أكبر سوق للإستهلاك العالمي، الذي يقدر بـ 33 مليار دولار سنة 2012،<sup>(23)</sup> وهو ما يمثل تحدياً أمنياً استراتيجياً لدول ضفتي المتوسط، من خلال التنسيق والتعاون لرصد ومكافحة هذا التهديد العابر للحدود.

#### ب- الفدية كآلية لتمويل الإرهاب.

يعد دفع الفدية من بين التحديات التي تعرفها منطقة المغرب-الساحل- أوروبا، بحيث تعزز الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قدراتها على تعبئة الموارد المادية، وتجنيد المزيد من المقاتلين، وتنفيذ العمليات الإرهابية النوعية، كما أضحت الفدية أحد التمويلات المغرية للجماعات الإرهابية، من خلال إختطاف الرهائن والتفاوض على إطلاق سراحهم، أو تبادلهم بإرهابيين محكوم عليهم في قضايا إرهابية.

و من الصعب أن نجد إحصائيات ذات مصداقية حول الإختطافات مقابل دفع الفدية في العالم، بالرغم من أنها ظاهرة ذات بعد عالمي، بحيث يقدر عدد المختطفين في العالم ما بين 12 ألفاً و30 ألفاً سنوياً، خصوصاً في أوساط الأجانب التي تعرف فيها هذه الظاهرة تزايداً ملحوظاً، ففي خلال السداسي الأول لسنة 2013، نصف الإختطافات في العالم جرت في أربعة بلدان هي : نيجيريا (26 %)، والمكسيك (10 %) والباكستان (9 %) واليمن (7 %)<sup>(24)</sup>.

والظاهرة تمس مباشرة الأمن في الحوض المتوسط، لأن أغلب المختطفين هم من جنسيات الدول في غرب المتوسط، حيث يشير تقرير لمجلة "نيويورك تايمز" من أن التنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، والقاعدة في شبه الجزيرة العربية، والشباب الصومالي، تلقت على الأقل 125 مليون دولار ما بين 2008 و2014، منها 66 مليون دولار فقط تم دفعها في سنة 2013، بينما تشير الخزنة الأمريكية إلى مبلغ 165 مليون دولار في نفس الفترة<sup>(25)</sup>.

يطرح التحدي الأمني للدول والمجتمع الدولي كيفية التعامل مع هذه الجماعات الإرهابية التي أصبحت تبتز بعض الدول، مما يدفعها لتكرار نفس العمليات نتيجة الأرباح التي تتلقاها جراء عمليات الإختطافات، وهو ما يستوجب وضع خيارات إستراتيجية للتعامل مع هذا التحدي، من خلال رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، والإمتناع عن دفع الفدية أو إطلاق سراح الإرهابيين، وهو ما تفتنت إليه الجزائر، التي طالبت في المحافل الإقليمية والدولية بضرورة تجريم دفع الفدية، وإعتبارها آلية من بين آليات تمويل الإرهاب.

إستقبلت الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012 ندوة دولية للخبراء بإسم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF لوضع مذكرة لحسن العمل وتوصيات للتعامل مع عمليات الإختطافات وتجريد الجماعات الإرهابية من الإمتيازات المالية الناتجة عن دفع الفدية<sup>(26)</sup>.

كما لعبت الجزائر دوراً على المستوى الإقليمي، في إطار الإتحاد الإفريقي بتبني اللائحة 1904 الصادرة في 2009، التي تجرم دفع الفدية<sup>(27)</sup>، وساهمت بفعالية في تبني مجلس الأمن القرارين 1983 الصادر في سنة 2011 و2083 الصادر في سنة 2012، كما شاركت في دعم قرار حركة عدم الإنحياز في دورته السادسة عشر الذي واجه التهديدات التي تمثلها الإختطافات مقابل دفع الفدية أو تقديم تنازلات سياسية.

والجدير بالذكر، أن قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر في سنة 2014 ، قد جاء ليؤكد أن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مصدراً لدعم جهود التجنيد التي تقوم بها الجماعات، وتقوي قدراتها العملية لتنظيم العمليات الإرهابية، وتشجع ممارسة الاختطاف مقابل دفع الفدية.

### ج- الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر.

يعود تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتدفق البشري على ضفاف البحر المتوسط بالأساس لعدة عوامل متكاثفة، أولها التباين في التنمية بين المناطق الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء، وثانيها أن الكثير من الدول تعرف حالة اللاإستقرار السياسي، من الصومال في القرن الإفريقي إلى بعض الدول في غرب إفريقيا وثالثاً، تضاعفت الهجرة غير الشرعية نتيجة الوضع المتأزم في سوريا شرق المتوسط وليبيا في غرب المتوسط.

لكن بعد إنهيار نظام القذافي، أصبحت الهجرات غير الشرعية نحو غرب المتوسط تتجه أساساً من المياه الإقليمية لليبييا، وحددت من ستة نقاط بحرية: مصراتة، زوارة، طرابلس، الخمس، الزاوية، سبراتة.

وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، فإن حوالي 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014، إنطلق 85% منهم من المياه الإقليمية لليبييا، ومعظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء، والبعض منهم من سوريا والعراق والباكستان، لكن هذه الهجرات كانت في أغلبها كارثية بحيث تحولت مياه المتوسط لمقبرة للمهاجرين، ففي 17 أبريل 2015 نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرها تؤكد وفاة أكثر من 900 مهاجر، وتضاعف الوفيات ليرتفع عدد القتلى إلى 1750 قتيلاً، أي ب 30 مرة أكثر من سنة 2014.<sup>(28)</sup>

من بين التحديات الأمنية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية، إرتباطها بجماعة الجريمة المنظمة للإتجار بالبشر، خصوصاً في حالة ما إذا تم إستمرار الجماعات الإرهابية، مراقبة الممرات البحرية في السواحل الليبية.

وأخطر ما ينتج عن جريمة الإتجار بالبشر من خلال تنظيم الهجرات غير الشرعية، أن الأرباح ستوظف في تعزيز قدرة الجماعات الإرهابية في حالة مراقبتها للسواحل، بحيث تشكل أحد الآليات لتمويلها، لأول مرة قدرت الوكالة التابعة للأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة (ONUDC)، في تقريرها الصادر سنة 2014، الأرباح التي تجنيها شبكات تهريب المهاجرين ب 7 ملايين دولار سنوياً، حسب تقديرات Frontex فإن الإتجار في تهريب المهاجرين أكثر ربحية من تجارة السلاح أو تجارة المخدرات، حيث أوقفت المصالح الأمنية الأوروبية شبكة للتهريب في اليونان تشكل من 16 عنصر كسبت 7.5 مليون دولار خلال بضعة أشهر من خلال تهريب السوريين بوثائق مزورة.

### المحور الثاني: الإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط.

تعد التحديات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط غير قابلة للتجزئة والإنفصال سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود، أو القضايا الأمنية ذات التأثير الجيوسياسي، فذلك يستلزم أن تكون هناك إستراتيجيات مشتركة ذات إدراك قائم على التصور ذاته الذي وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار والتعاون (5+5) من حيث أن : "مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل، وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن كل المنطقة"<sup>29</sup>.

وعليه، فإن الإستراتيجيات الجديدة في بعدها الأمني تفترض أن تقوم على مجموعة من الديناميكيات للتكيف الإيجابي، وفي أسرع وقت ممكن، مع تلك التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجماعات الإرهابية-جماعات الجريمة المنظمة) :

- (1) الإنخراط الفعال في بناء السلم والإستقرار من أجل مواجهة الأزمات الإقليمية المحيطة جيوسياسيا بغرب المتوسط، وتشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لإستكمال مسار الإنتقال الديمقراطي وبناء الدولة، خصوصا في الإطار المتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي، والقوات الأمنية التي تضطلع بمهامها الدستورية، بعد تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة.
- (2) مسار المصالحة في مالي، من خلال دعم المصالحة الوطنية وبناء الجيش الوطني الشعبي، وإعادة إدماج الجماعات المسلحة ضمن القوات الأمنية النظامية، وتأمين دور دول الميدان الأربعة (الجزائر-مالي-النيجر وموريتانيا)، على المستوى الإقليمي للمساهمة في بناء السلم والإستقرار في منطقة غرب إفريقيا، التي تعد المجال الحيوي الأول لبناء الإستقرار في غرب المتوسط، ( محاربة تجارة المخدرات العابرة الحدود، مكافحة الإرهاب العابر للأوطان والتقليل من الهجرات غير الشرعية).
- (3) تستوجب محاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود ( داعش- تنظيم القاعدة وفروعها) إقتلاعها من جذورها من خلال دور المجتمع الدولي، وذلك عبر دعم مسارات التسوية في سوريا والعراق، التي أضحت مركزا للإرهاب العالمي الذي يتم تصديره إلى دول غرب المتوسط سواء عبر المقاتلين الأجانب المنخرطين في النزاعات المسلحة أو ضمن الجماعات الإرهابية المسلحة، وما يخلفه من أثار عبر عودتهم إلى أوطانهم.
- (4) أثبتت الإستراتيجيات الأمنية القائمة على معالجة الكوارث الإنسانية للهجرات غير الشرعية محدوديتها في الضفة الشمالية لأوروبا، لما تقتضيه هذه الظاهرة من مقاربات شاملة، تعتمد أساسا على بناء السلم والإستقرار، في الدول التي تعرف أزمات ونزاعات مسلحة (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن، مالي..)، كما تقتضي تكثيف الجهود لمحاربة جماعات الإتجار بالبشر، لتحديد تحالفاتها العضوية والوظيفية مع الجماعات الإرهابية، لتمويل عملياتها الإرهابية من عائدات تهريب المهاجرين السريين.
- (5) تقتضي مكافحة الإرهاب العابر للحدود العمل المشترك، ضمن مقاربة تجفيف منابع تمويل تلك الجماعات التي تتغذى من دفع الفدية مقابل إطلاق الرهائن أو تقديم التنازلات السياسية، وهو ما يحتم العمل ضمن مقاربة الجزائر القائمة على مذكرة الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من عمليات الإختطاف مقابل دفع الفدية .

خاتمة :

لقد تبين من خلال هذه الدراسة:

- (1) أن قضية الأمن في غرب المتوسط غير قابل للتجزئة بحكم المقومات الجغرافية المشتركة والمشاطئة لحدود دولة، إذ أضحت الدول كالجسد الواحد فيما يتعلق بمصالحها الإستراتيجية، بحيث أصبحت تتأثر في مجموعها بما يجري في محيطها الجيو- سياسي المباشر، على مستوى الدائرة الجغرافية القريبة، لا سيما الممتدة منها ما بين شمال إفريقيا، ومنطقة غرب إفريقيا والساحل الصحراوي، التي تعد مركزا لحالات تفكك الدولة الوطنية، كما هو الحال في ليبيا ومالي، كما تتأثر دول غرب المتوسط بمحيطها الجيوسياسي البعيد خصوصا بما يحدث

في شرق المتوسط، من التداعيات الناتج عن الأزمة السورية، وما تخلفه من تهديدات أمنية سياسية، وإجتماعية وهوياتية، بحيث شكلت ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، التي تصاعدت نتاج التدخلات الخارجية للإطاحة بالأنظمة القائمة، أنموذجا لتصدير التهديدات وتنقلها، مما أدى إلى تشكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والذي إمتد إقليميا إلى منطقة غرب المتوسط، من خلال التجنيد والتعبئة، أو بتنفيذ العمليات الإرهابية.

(2) أن الأمن في غرب المتوسط غير قابل للتفكيك الموضوعي، وذلك بسبب تداخل ميادين التهديدات، فهناك تحالف عضوي ووظيفي بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، ويتضح ذلك من خلال تمويل الجماعات الإرهابية عبر تجارة المخدرات والاتجار بالبشر، وبواسطة بناء قاسم مشترك يجمع بينهم، وهو العمل على تدمير وتقويض القدرات الأمنية للدولة الوطنية.

(3) أن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا قد مثل تحديًا جديدًا لدول غرب المتوسط، من خلال تمكنه من الاستيلاء على الآبار النفطية، ومراقبة المجال البحري للبحر المتوسط عبر خليج سرت، الذي ساهم بشكل كبير في تصاعد الهجرة غير الشرعية.

(4) أن الأمن غير القابل للتجزئة الجغرافية والموضوعاتية في منطقة غرب المتوسط، يستوجب تفعيل الآليات المشتركة ضمن إستراتيجية شاملة، تهدف إلى وقف التدخلات الخارجية التي ساهمت بتصاعد التهديدات الإرهابية، والعمل بصدق وإلتزام من أجل تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية خصوصا ما يتعلق منها بتجريم الفدية، ومحاربة تجارة المخدرات.

(5) أن أولوية بناء السلم في مناطق النزاعات الدائمة أصبح ضرورة تتطلبها مقتضيات العصر وتفرضها المتطلبات الأمنية وهو ما يستدعي دفع الأطراف المتنازعة داخليا إلى طاولة المفاوضات، مع مشاريع إعادة البناء للدولة المنهارة من ليبيا إلى سوريا، لأن في النهاية ستظل دول هذه المنطقة تمثل كتلة أممها غير قابل للتجزئة، وفي الوقت نفسه لا يمكن فصله عن الأحداث التي تقع في شرق البحر المتوسط ولا يمكن فصل غرب المتوسط عن شرقه، والتصدي بحزم إلى كل المناورات الخارجية الساعية إلى إستمرار التوترات الحالية، لتوظيفها خدمة لمصالحها الشاملة في المنطقة والعالم.

<sup>(i)</sup> Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.

<sup>(ii)</sup> **La géographie du "Califat" selon le Daech**, HuffPost Algérie, Publication: 09/10/2014 .

<sup>(\*)</sup> ولقد قدم بعد ثمانية أشهر من صدور قرار مجلس الأمن في 24 سبتمبر 2014 المتضمن مكافحة تمويل، تجنيد وتنقل الإرهابيين للقتال في سوريا والعراق، تقريراً من قبل الأمم المتحدة يشير إلى وجود مقاتلين من 100 دولة إلى جانب التنظيم الإرهابي "داعش"، وتصاعد عددهم من 15 ألف مقاتل إلى 25 ألف مقاتل، بزيادة وصلت إلى 71 بالمائة في ما بين مارس 2014 ومارس 2015. بينما قدرت مصالح الاستخبارات الأمريكية في سبتمبر 2015 عدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق بـ 30 ألف مقاتل منذ 2011، أي بضعف العدد الذي تم إحصاؤه في السنة التي قبلها، أي في سبتمبر 2014.

ووفق دراسة انجزها المركز الدولي للدراسات ومكافحة التطرف، فإن من بين عدد المقاتلين الأجانب الذين يشكلون الأغلبية في صفوف داعش هناك 3 آلاف تونسي، و2500 سعودي ثم المغرب والأردن وروسيا بـ 1500 ألف مقاتل.

<sup>(iii)</sup> **Guillaume Fontaine, « Combien l'État islamique compte-t-il réellement de combattants? » Monde, 12.05.2015 - 15 h 33, mis à jour le 12.05.2015 à 15 h 33 in**

<sup>(iv)</sup> « **Tunis estime à 2 400 le nombre de combattants tunisiens présents en Syrie** », Par Jeune Afrique, 24 juin 2014 à 12h34

<sup>(\*)</sup> تشير رئيسة هذه المجموعة إلى: " وجود 4 آلاف مقاتل تونسي في سوريا، 1000 إلى 1.500 مقاتل في ليبيا، 200 في العراق، 60 في مالي و50 في اليمن، و625 الذين عادوا من العراق يتابعون قضائياً"

<sup>(v)</sup> **RAPPORT DE M. JEAN-PIERRE SUEUR, Filières « djihadistes » : pour une réponse globale et sans faiblesse, Commission d'enquête sur l'organisation et les moyens de la lutte contre les réseaux djihadistes en France et en Europe, Senat Français.**

<sup>(6)</sup> Ibid.

<sup>(vii)</sup> Ibid.

<sup>(viii)</sup> « **Terrorisme : la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois** », **Nouvel Observateur**, Publié le 24-08-2015 à 18h19.

<sup>(ix)</sup> « **Terrorisme : la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois** », **Nouvel Observateur**, Publié le 24-08-2015 à 18h19

<sup>(x)</sup> La lutte contre le terrorisme, Projet porté par **Bernard Cazeneuve**, Mis à jour le 24 juillet 2015 –

<sup>(11)</sup> jack moore. « mosul seized :jihadis loot 429 from city's central bank to make lsis wold's richest terror force ». international business times. June 11/2014 11:12.

<sup>(12)</sup> Mathilde Golla, « **L'Etat islamique revendique un budget de 2 milliards de dollars** », **Le Figaro**, Publié le 12/01/2015 à 11:20, Mis à jour le 12/01/2015 à 13:22 .

<sup>(13)</sup> **Selma Kasmi , « Le trafic d'armes de petit calibre et d'armes légères prend de l'ampleur dans la région MENA (OSCE) », dimanche 2 novembre 2014 18:10**

<sup>(14)</sup> Régis Soubrouillard , « **Trafic d'armes: la Libye, un arsenal à ciel ouvert** », –Revue Marianne, Vendredi 14 Octobre 2011 à 15:01

<sup>(15)</sup> Pieter Wezeman, expert à **l'Institut international de recherche pour la paix de Stockholm**, en mars 2011.

<sup>(16)</sup> Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, Conseil de sécurité, Nations Unies, S/2012/42, du 18 janvier 2012.

<sup>(17)</sup> **Plus de 10 000 missiles sol-air perdus en Libye, selon l'OTAN**, Le Monde.fr avec AFP Le 02.10.2011 à 12h23 • Mis à jour le 02.10.2011 à 12h24

<sup>(18)</sup> **حصيلة عملياتية خاصة لنشاط قوات الأمن وعلى رأسها وحدات الجيش الوطني الشعبي في السداسي الأول لسنة 2015** ، وكالة الأنباء الجزائرية، 2015/07/08.

<sup>(19)</sup> Sarah diffalah « **SAHEL.Les djihadistes et la cocaine connection** . nouvel observateur.puiblié le 01-03-2013 . mis à jour le 26-11-2013 à 17 h02.

---

<sup>(20)</sup> **LE TRAFIC DE COCAÏNE EN AFRIQUE DE L'OUEST** : Une menace pour la stabilité et le développement (avec référence spéciale à la Guinée-Bissau), Rapport Nations Unies, Office des Nations-Unis contre la Drogue et le Crime (UNODC), Décembre 2009.

<sup>(21)</sup> Abdelkader Abderrahmane, « **Terrorisme et trafic de drogues au Sahel** » Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15 • Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 .

<sup>22</sup> Dominique Rizet, « Les nouvelles routes de la cocaïne », Le Figaro, Publié le 17/12/2010 à 15:41 Mis à jour le 17/12/2010 à 15:42

<sup>(23)</sup> *Anne Frintz, Trafic de cocaïne, une pièce négligée du puzzle sahélien, février 2013, Manière de voir – le Monde diplomatique n°130, août-septembre 2013.*

<sup>24</sup> L'enlèvement contre rançon pour financer le terrorisme, Politique de sécurité : Analyse de CSS (Center for Security Studies), ETH Zurich, N°141, octobre 2013.

<sup>(25)</sup> RUKMINI CALLIMACHI, “**Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror**”, **New York Times**, New JULY 29, 2014

<sup>(26)</sup> Mémoire d'Alger sur les bonnes pratiques en matière de prévention des enlèvements contre rançon par des terroristes et d'élimination des avantages qui en découlent, Global Counterterrorism Forum.

<sup>(27)</sup> La Décision de l'Union Africaine de 2009 de combattre le paiement de rançons aux groupes terroristes—Assembly/AU/Dec.256(XIII)

<sup>(28)</sup> Mathieu Olivier , « Chaos libyen: pourquoi l'immigration en Méditerranée est devenue un drame global », Jeune Afrique, 21 avril 2015 à 16h21.

<sup>(29)</sup> Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.